الصباح الاقتصادية
12
العدد 3766 - السنة الثالثة عشرة
الخميس 22 محرم 1442 - الموافق 10 سبتمبر 2020
Thursday 10 September 2020 - No.3766 - 13 th Year

9 شركات مدرجة عقدت 160 اجتماعا مع 31 مؤسسة مالية رائدة على مدى يومين

بورصة الكويت تنظم يومها المؤسسي بالتعاون مع «HSBC»

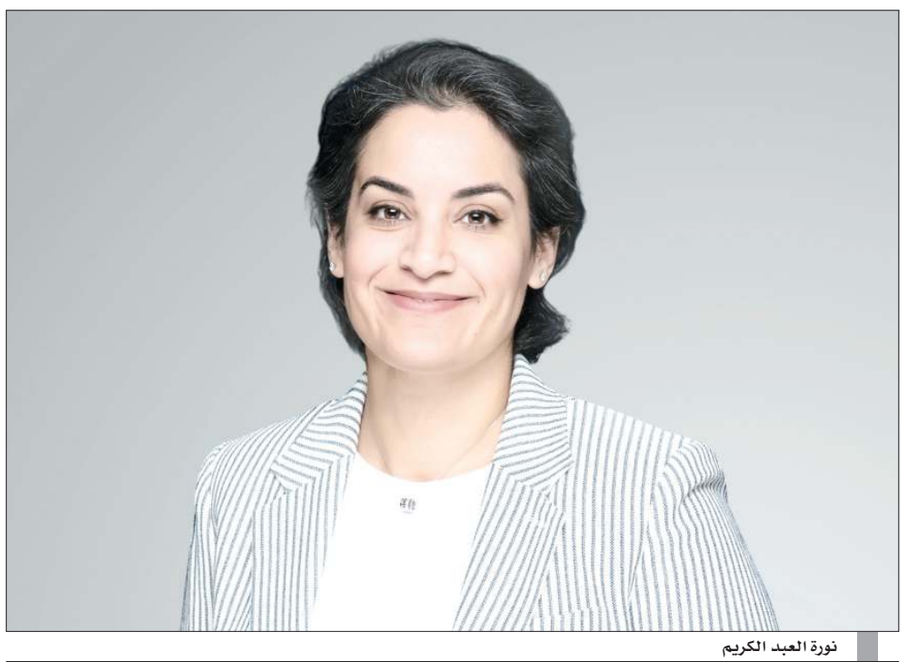
نورة العبد الكريم

نظمت شركة بورصة الكويت يومها المؤسسي الافتراضي الأول بالتعاون مع HSBC، أحد أكبر مؤسسات الخدمات المصرفية والمالية عالمياً، وذلك في الفترة من 9 الى 10 سبتمبر 2020. هذا ونظرا للظروف الراهنة المتعلقة بجائحة فيروس كورونا تم انعقاد المؤتمر بشكل افتراضي، وذلك بحضور تسع شركات مدرجة في بورصة الكويت، والتي تمثل الشركات الكويتية من مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع المصرفي، وقطاع الاتصالات، وقطاع السلع الاستهلاكية، حيث اجتمعت مع 31 من المؤسسات الاستثمارية وشركات إدارة الأصول الرائدة على مدار يومين.

وعقدت الشركات الكويتية المشاركة أكثر من 160 اجتماع مع المؤسسات الاستثمارية العالمية الرائدة ومدراء الاصول المالية، والتي تنوعت بين بنوك تجارية، وصناديق استثمار، وصناديق تحوط، وصناديق تقاعد، وشركات تأمين. ويهدف ذلك إلى تقديم نظرة أعمق حول فوائد الاستثمار في سوق رأس المال الكويتي والتعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة في السوق.

وتعليقا على الحدث، قالت رئيس قطاع الأسواق في شركة بورصة الكويت، نورة العبد الكريم: «تواصل بورصة الكويت الترويج لسوق رأس المال الكويتي للمستثمرين المؤسسيين وشركات إدارة الأصول في جميع أنحاء العالم، مما يسلط الضوء على الفرص الاستثمارية التي يوفرها السوق الكويتي لجميع المشاركين في السوق. منذ بداية انتشار جائحة فيروس كورونا والتداعيات التي فرضتها على المجتمع العالمي بأكمله، نواصل اتخاذ الإجراءات المناسبة واللازمة التي تضمن استمرار أعمالنا باعتبارنا أحد أهم مرافق دولة الكويت الاقتصادية. ولقد نجحنا بالتعاون مع منظومة سوق رأس المال الكويتي بتبني حزمة من الممارسات والآليات التي ساهمت في تقليل المخاطر والآثار المرتبطة بالجائحة. أود أن أشكر HSBC والمشاركين في النسخة الخامسة، والأولى الافتراضية، من سلسلة أيامنا المؤسسية، للمساعدة في نجاح هذا الحدث».

تهدف سلسلة الأيام المؤسسية لشركة بورصة الكويت إلى تسويق الشركات المدرجة في سوق رأس المال الكويتي للمجتمع الاستثماري وما توفره من فرص استثمارية، وذلك من خلال التقاء الشركات الكويتية المدرجة مع كبرى شركات الاستثمار وإدارة الأصول المالية عالمياً، مسلطة الضوء على المتانة المالية واستراتيجية العمل لهذه الشركات لتقديم نظرة أعمق حول فوائد الاستثمار في سوق رأس المال الكويتي.

جلسة متباينة

على جانب اخر أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 1ر7 نقطة ليبلغ مستوى 75ر5295 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر03 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 8ر290 مليون سهم تمت عبر 10400 صفقة نقدية بقيمة بلغت 3ر33 مليون دينار كويتي (نحو 55ر116 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0ر4 نقطة ليبلغ مستوى 80ر4274 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر01 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 5ر215 مليون سهم تمت عبر 6366 صفقة نقدية بقيمة 8ر9 مليون دينار (نحو 3ر34 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 8ر2 نقطة ليبلغ مستوى 94ر5812 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر05 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر75 مليون سهم تمت عبر 4034 صفقة بقيمة 5ر23 مليون دينار (نحو 25ر82 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 1ر4 نقطة ليبلغ مستوى 21ر4288 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر03 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر179 مليون سهم تمت عبر 5066 صفقة نقدية بقيمة 8ر4 مليون دينار (نحو 29ر4 مليون دولار).

وشهدت الجلسة تداول نحو 12ر6 ألف سهم من صندوق بيتك كابيتال ريت (بيتك ريت) عبر 19 صفقة بقيمة 13ر02 ألف دينار (نحو 45ر5 الف دولار).

وكانت شركات (المستثمرون) و(أجيال) و(آبار) و(صناعات) الأكثر ارتفاعا أما شركات (ارزان) و(أعيان) و(أهلي متحد) و(بتروجلف) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (أرزان) و(تحصيلات) و(العقارية) و(قيوين أ) الأكثر انخفاضا.

جلسة متباينة للبورصة

مؤشر «العام» يهبط 1.7 نقطة و مؤشر السوق الرئيسي يرتفع 0.4 نقطة خلال جلسة متباينة

مشدداً على ضرورة معالجة العجز المالي في الميزانية

العجيل: الإصلاح الاقتصادي مشروط بتعظيم الإيرادات ووقف الهدر وتقليل المصروفات

دعا الباحث في الشؤون الاقتصادية المستشار خالد عبدالعزيز العجيل إلى ضرورة اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يحقق التوازن في الايرادات والمصروفات دون تحميل المواطن الكويتي اعباء تدني أسعار النفط وتداعياتها وذلك بتنويع مصادر الدخل عبر تنفيذ مشاريع انتاجية وتشغيلية تهدف لزيادة معدل الايرادات وكذلك الحد من الهدر وخفض المصروفات عبر تبني اولوية في انجاز المشاريع التنموية.

وأضاف العجيل في تصريح صحافي أن خطة الحكومة التي تسعى الى تنويع مصادر الدخل لسد العجز المالي تستدعي ضرورة توجيه النظر نحو تفعيل التنمية الغذائية والزراعية من خلال توفير الاراضي لتوزيعها وفق ضوابط مشددة علي المبادرين من الشباب الطموح في المشاريع الزراعية والصناعية التي تعتمد علي الانتاج الزراعي التي تهدف لتشجيع مشاريع الاستزراع السمكي والثروة الحيوانية وهو ما يحقق الامن الغذائي الذي تفتقر له الدولة والذي كشفت عنه أزمة كورونا.

وذكر ان هناك ضرورة عاجلة لتعديل التشريعات التي تخدم وتطور الاقتصاد المحلي وتحفز جذب الاستثمارات المباشرة وذلك من خلال القضاء علي الروتين والبيروقراطية التي عرقلت تقدم الكويت بين مثيلتها من دول المنطقة ،موضحا انه يجب علي الادارة الاقتصادية الجديد ان تحرص علي اتخاذ الاجراءات الجريئة التي تصمد امام التجاذبات السياسية والمصالح الشخصية لنواب مجلس الأمة وغيرهم من المتنفذين . وقال العجيل إن اشراك القطاع الخاص في المشاريع التنموية يتطلب مزيدا من تسهيل الاجراءات التمويلية للتوسع في بناء مشروعات ذات جدوى اقتصادية حيوية تعزز من توفير الفرص الوظيفية للشباب الكويتي مما ينعكس ايجابا علي المجتمع من ناحية وبما يهدف إلى تفعيل التوجهات الرامية لإصلاح المسار الاقتصادي وبما يتوافق مع ارشادات ونصائح المؤسسات الدولية وجهات التصنيف الائتمانية . ولفت العجيل إلى أن إعادة هيكلة الاقتصاد تعتمد بشكلٍ اساسي على ذوي الخبرات من الكوادر والكفاءات الوطنية ،مشيرا إلى ان الكويت تملك مقومات اقتصادية كبيرة تمكنها من تنفيذ القرارات الاستثمارية والتجارية التي تواكب حركة التنافس الشديد في دول المنطقة .

ونوه العجيل إلى ضرورة دعم القطاع النفطي والصناعة النفطية كونها تمثل الشريان الأساسي للاقتصاد الوطني وذلك في ضوء التسارع التنافسي في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتقنياتها، مطالبا بابعاد القطاع النفطي عن التدخلات السياسية الشخصانية والتي من شانها الاضرار بأعمال القطاع علي المستوي المحلي والعالمي كي لا تعرقل مسيرته المتطورة .

ويري العجيل ان اتخاذ قرارات استراتيجية سريعة للتوسع في مجال صناعة البتروكيماويات عالميا كرديف لإنتاج النفط يعزز من خطط تنويع ايرادات الدولة ، مؤكدا ان الكويت تحتاج إلى إدارة قادرة علي اتخاذ القرار وتطوير نهج الادارة في كافة المجالات خلال مرحلة الاصلاح واعادة الهيكلة .

خالد عبدالعزيز العجيل

إصلاح المنظومة الاقتصادية يحتاج لمتخذي قرار وخبرات قادرة على إدارة الأزمات

الارتباك في اتخاذ القرارات لتفعيل الحزمة الاقتصادية لمواجهه تداعيات كورونا يعكس تدني مستوى الإدارة

«المرافق العمومية» تحقق ستة ملايين دينار أرباحا صافية في 2019

أعلنت شركة إدارة المرافق العمومية الكويتية تحقيقها ستة ملايين دينار كويتي (نحو 4ر19 مليون دولار أمريكي) أرباحا صافية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بزيادة بلغت 5ر4 بالمئة مقارنة بعام 2018.

وقالت الشركة في بيان صحفي أمس الأربعاء إنها عقدت جمعيتها العمومية العادية والغير العادية للسنة 36 برئاسة رئيس مجلس الإدارة الدكتور محمد العبدالجادر وحضور ممثلي الهيئة العامة للاستثمار ووزارة التجارة والصناعة وشركة المقاصة وممثل ديوان المحاسبة ومكتب رودل الشرق الأوسط للتدقيق المحاسبي.

وذكرت أن الجمعية العمومية غير العادية وافقت على تعديلات عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقا لقانون الشركات رقم السنة 2016 بناء على طلب وزارة التجارة والصناعة.

وأوضحت أن الجمعية العمومية العادية اعتمدت تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2019 والموافقة على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 100 بالمئة من رأس المال عن السنة المالية المنتهية.

وأضافت أن العبدالجادر استعرض انجازات الشركة خلال 2019 ومن بينها تشغيل المساحة التجارية الخدمية في مدينة العمالة الوافدة بمنطقة صبحان والتي سيكون لها تأثير إيجابي على إيرادات الشركة بداية من 2020.

ونقل البيان عن العبدالجادر قوله إن الشركة تعمل على تسويق البلوكات المتبقية للتأجير في مدينة العمالة الوافدة بمنطقة الشدادية وصيانة مبنى سوق الذهب وتحسين الخدمات المقدمة لشاغليه ومرتاديه إلى جانب انجاز دراسة لتقييم مجال المخازن والمستودعات بمنطقة ميناء عبدالله.

وأضاف أن إجمالي الإيرادات المسجلة بلغ 535ر11 مليون دينار (نحو 37 مليون دولار) خلال 2019 مقارنة ب 814ر10 مليون دينار (نحو 9ر34مليون دولار) عام 2018 فضلا عن زيادة حقوق المساهمين خلال 2019 بنسبة 6ر21 بالمئة مقارنة بعام 2018.

يذكر أن شركة إدارة المرافق العمومية هي شركة مساهمة كويتية مقفلة مملوكة بالكامل للهيئة العامة للاستثمار بغرض تنويع الاستثمار داخل الكويت من خلال إدارة وصيانة بعض المباني الخدمية والمجمعات التجارية ومدن العزاب السكنية ومواقف السيارات متعددة الأدوار والسطحية إلى جانب الساحات والميادين التاريخية بعد تطويرها.

«اتحاد الشركات» يعقد جمعيته العمومية بنسبة حضور 78.6 في المئة

جانب من العمومية

صرح صالح صالح السلمي – رئيس اتحاد شركات الاستثمار أن الاتحاد قد عقد اجتماع الجمعية العمومية العادية الخامسة عشر أمس الأربعاء في قاعة بحرة بمبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت، وبنسبة حضور 78.6%.

وقد قام صالح السلمي – رئيس الجمعية بافتتاح اجتماع الجمعية العمومية العادية معلقاً بشكل مفصل على الدور الحيوي الذي قامت به اللجان العاملة في الاتحاد بالتعاون مع مجلس الإدارة، والذي كان له الأثر الواضح في تحقيق عدد من الإنجازات، وذلك بالتنسيق والتواصل مع الجهات المعنية في الدولة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مجلس الوزراء، هيئة أسواق المال، وزارة التجارة والصناعة، بورصة الكويت، غرفة تجارة وصناعة الكويت، هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتتضح ماهية الإنجازات والتعاون مع تلك الجهات وغيرها من خلال تمثيل الاتحاد في المحافل الدولية وتقديم الرؤى والملاحظات على مسودات عدد من القرارات والقوانين أو تعديلاتها والمعنية بقطاع الاستثمار، مع التأكيد على أن الاتحاد قام باستطلاع رأي الشركات الأعضاء في تلك المسودات التي عُرضت عليه لتقديم ملاحظاته للجهات المعنية، وذلك للاستئناس بوجهات النظر العملية لممثلي الشركات الأعضاء وتضمينها في تلك الملاحظات، وكما هو وارد في تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 2019/12/31.

كما أفاد صالح السلمي أن ما يمر بها اقتصادنا الوطني حالياً وفي خضم الإطار العالمي بسبب الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة جائحة كورونا كان له أثراً كبيراً على كافة الاقتصادات على مستوى العالم، وكعادته كان الاتحاد دائماً مبادراً بتقديم الرؤى والمقترحات التي يراها إلى الجهات المعنية في الدولة للمساهمة في رسم الخطط المناسبة لمواجهة تداعيات هذه الجائحة على اقتصادنا الوطني للعام الحالي 2020 ولعل هذه الجائحة كان لها كبير الأثر على الاقتصاد العالمي واقتصادنا المحلي بصورة مباشرة، الأمر الذي كان لابد من ذكره في هذا التقرير نظراً لأثرها البالغ على الجميع.

إن من أهم القضايا التي كان للاتحاد دور فيها خلال عام 2019 مع مختلف الجهات المعنية في الدولة، هي على سبيل المثال لا الحصر كما يأتي:

هيئة أسواق المال

منذ صدور قرار بورصة الكويت بشأن تعديل آلية احتساب رسوم الاشتراك السنوي، ولما لهذا القرار من تأثير بالغ على كافة شركات الاستثمار، فإن اتحاد شركات الاستثمار لم يألوا جهداً منذ صدور ذلك القرار بالتحرك مع الجهات المعنية هيئة أسواق المال وبورصة الكويت لتبيان الآثار السلبية لهذه الزيادة على عموم الشركات المدرجة بما ينعكس سلباً على حركة التداول والمساهمين والمتداولين فيما لو تم انسحاب بعض الشركات كنتيجة لمثل هذه الزيادة غير المبررة آنذاك.

وقد تكلل جهد الاتحاد بإعلان بورصة الكويت على تعديل هذه الرسوم المفروضة على الشركات، ولا يسعنا هنا إلا أن نتوجه بالشكر لإدارة شركة بورصة الكويت الحالية على تحقيق هذا التعديل.

التعديلات المقترحة على المادة 3–4 (مراقبو الحسابات) من الكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما وما يقابلها من تعديلات على ملاحق وكتب أخرى ذات الصلة في اللائحة التنفيذية.

قامت هيئة أسواق المال بتاريخ 2019/01/24 بمخاطبة الاتحاد لدعوته لتقديم الرؤى والملاحظات على التعديلات المقترحة المادة 3–4 (مراقبو الحسابات) من الكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما وما يقابلها من تعديلات على ملاحق وكتب أخرى ذات الصلة في اللائحة التنفيذية.

من جانبه قام الاتحاد وكما المعتاد بدراسة الأمر من خلال مجلس الإدارة واللجان المختصة، كما تم التواصل مع مراقب الحسابات الخارجي للاتحاد للوقوف على حيثيات الموضوع من الناحية العملية وآليات التطبيق، وذلك لتغطية دراسة التعديلات من كافة الجوانب.

وبعد أن تم الانتهاء من الملاحظات بشكلها النهائي تم إرسالها إلى الهيئة في الموعد المحدد.